الصيرفة الشاملة و أثرها على المنظومة المصرفية في الجزائر

Global banking and its impact on the banking system in Algeria

العبسي علي	بوبكر سلالي*	ضيف الله محمد الهادي
جامعة الوادي - الجزائر	المركز الجامعي غليزان - الجزائر	جامعة الوادي – الجزائر
labsiali@gmail.com	boubakeur.sellali@cu-relizane.dz	Difmh2008@hotmail.fr

تاريخ الإستلام: 2020/10/02 تاريخ القبول: 2020/10/03 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الصيرفة الشاملة وتأثيراتها على المنظومة المصرفية في الجزائر، إذ أن معظم التطورات والإنعكاسات التي تتعلق بالعولمة والتي لها تأثير في جميع أنحاء العالم على الصناعة المصرفية، حيث أن تأثير العولمة على الصناعة المصرفية قد تكون إيجابية وسلبية أيضا، وتمثل الآثار الأساسية إعادة هيكلة الصناعة المصرفية والتحول نحو البنوك الشاملة. وتبحث هذه الورقة خيار الصيرفة الشاملة في الجزائر وتأهيل المنظومة المصرفية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتمثل في أن ضعف أداء المصارف وإعتمادها على الأدوات التقليدية وبالتالي فكرة التنويع مع ضرورة التحسين المستمر والإبتكار والإبداع المصرفي بما يضمن نموها وبقاءها وقدرتها على المنافسة من خلال التحول نحو المصارف الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الشاملة؛ الصيرفة التقليدية؛ المصارف الجزائرية؛ تأهيل المصارف.

تصنيف JEL: E50، E58.

Abstract:

The study aims to shed light on the role of universal banking and its effects on the banking system in Algeria, as most of the developments and repercussions related to globalization that have an impact around the world on the banking industry, as the impact of globalization on the banking industry may be positive and negative as well, and represent the effects The basic restructuring of the banking industry and the shift towards inclusive banking. This paper examines the option of universal banking in Algeria and the rehabilitation of the banking system.

Among the most important findings of this study is that the poor performance of banks and their dependence on traditional tools, and thus the idea of diversification with the need for continuous improvement, innovation and banking creativity to ensure its growth, survival and ability to compete by shifting towards comprehensive banks.

Key words: universal banking, traditional banking, Algerian banks, qualifying banks.

Jel Classification Codes: E50, E58.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شهدت العمل المصرفي خلال العقدين الأخيرين نموذجا مصرفيا مهما هو نموذج الصيرفة الشاملة Universal Banking أو ما يطلق عليه نموذج الصيرفة ذات الخدمات الكاملة، وقد حقق هذا النموذج نجاحات مهمة في البيئات التي طبق فيها، حيث أن نجاح العديد من بلدان العالم في الأسواق المالية العالمية وفي تطورها الاقتصادي يعزى إلى هذا التطبيق، وتتعاظم الحاجة للصيرفة الشاملة في الكثير من الدول النامية قبل المتقدمة لأنها تعيش فجوة كبيرة بينها وبين حالة التقدم التي تشهدها الدول الأكثر تقدما.

إن الواقع العملي يؤكد عدم وجود صيغة جاهزة يمكن أن تصلح لكل الظروف زمانا ومكانا بوصفها إستراتيجية يمكن إعتمادها في إدارة أموال المصارف ويمكن أن تلبي كل الإحتياجات وفق صيغ تتلائم مع ظروفها والمتغيرات التي تحيط بها وطبيعة الأهداف التي تتحرك من خلالها.

ويكتسب مدخل الصيرفة الشاملة أهمية مميزة لا سيما أن العالم يشهد تغيرات كبيرة وسريعة عديدة تتعلق بجميع جوانب الحياة الإنسانية والتي أزداد تأثيرها في الصناعة المصرفية في الثمانينات وما بعدها والتي أدت إلى زيادة الإهتمام بالصيرفة الشاملة على الصعيد العالمي والعربي وأخذ هذا الموضوع يشغل حيزا كبيرا من إهتمامات الباحثين والمصرفيين على حد سواء.

ومن هنا يتبين كم أصبح لهذا الموضوع من أهمية كبيرة لمتخذي القرارات المصرفية لما يتحملونه من مسؤولية تفرض عليهم وضع الصورة الصحيحة لتطبيق مصرفي في ضوء ظروفهم ومواردهم المتاحة وأن يكونوا مستعدين لكل تطورات تحدث ضمن بيئتهم لكي يعملوا بسرعة لتعديل وتغيير إستراتيجياتهم ضمن منطق الفرص والتهديدات.

- **الإشكالية:** من خلال ما سبق تبرز إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

  ما مدى تأثير الصيرفة الشاملة على المنظومة المصرفية في الجزائر؟

- **هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة في هذا الإطار إلى إبراز تأثير الصيرفة الشاملة على المنظومة المصرفية ككل، ومدي تأثيرها على المصارف التجارية خاصة وذلك بالتركيز على إتجاهاتها ضمن المصارف التجارية في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة في أنه يركز على أحد المواضيع المصرفية الحديثة (الصيرفة الشاملة) وتأثيراتها في تعزيز الأداء المصرفي والذي سيؤدي إلى تحقيق التكامل بين القطاع المصرفي، كما أن البحث يتعدى في حدوده إلى النظام المصرفي ككل وأن هذا البعد لتأثير البحث يعطيه أهمية كونه يندرج في إطار الإتجاهات التي تسهم في تطوير وتعزيز أداء المصارف.

- **منهج الدراسة:**

لتحقيق أهداف البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وضع تصور للإطار العام لموضوع البحث ومعالجة أهم جوانبه، وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

ويعتمد البحث بالإضافة إلى الكتب والمراجع، على المعلومات والبيانات التي حصلنا عليها من الجهات مختلفة، علاوة على العديد من الكتابات والدوريات وشيكات المعلومات الدولية (الإنترنت).

2. إستراتيجية التحول نحو خيار الصيرفة الشاملة

تعتمد الصيرفة الشاملة على البنك الذي يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الإستثمار من مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الإستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة، وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الإئتمان، وأنشطة غير تقليدية تتماشى مع التطورات الحالية من خلال إستراتيجية التنويع.

1.2. مقومات التحول نحو خيار الصيرفة الشاملة:

حتى تؤدي البنوك الشاملة وظائفها، لابد من توفر مجموعة من المقومات الهامة والتي تتعلق أساسا بالبنك نفسه من جهة، وبالسياسات التي تتبناها الدولة من جهة أخرى ويمكن توضحها في النقاط التالية:

- مقومات مرتبطة بالبنك وتتعلق أساسا بكفاءة الأداء البشري الذي يشمل كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي، وتحكم تكنولوجي في المعلومات التي هي من متطلبات التحول؛
- توفر موارد مالية ضخمة تسمح للبنك بتقديم خدمات متنوعة لمختلف أنواع العملاء في أي وقت ومكان؛
- وجود إدارة تسويقية فعالة على مستوى عال من الكفاءة؛
- نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة؛
- توفر ملاءة مالية كافية تؤهل البنك للدخول في مجال الأعمال المصرفية الشاملة، ممثلة في حجم رأس المال الكافي والاحتياطات.

مقومات مرتبطة بسياسات الدولة: وتنطوي على السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة من خلال:

- إقتناع الدولة وسلطاتها الوصية بفكرة البنوك الشاملة وأهدافها، والعمل على توفير الدعم المساندة لها؛
- إصدارا تشريعات تخدم هذه البنوك على نحو فعال، ووضع ضوابط رقابية قادرة على توفير الأمان والسلامة؛
- دعم البنك المركزي ومساندته لهذه البنوك على أداء رسالتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2.2 آليات التحول إلى البنوك الشاملة:

مع التحولات العالمية في مجال الصناعة المصرفية أضحى من الضروري على البنوك إدراك البنى التحتية لها وتبني إستراتيجيات تسمح لها بالنمو بالشكل الذي يسمح بتقديم خدمات مصرفية متكاملة، ومتسقة مع الأوضاع والإمكانيات المتوفرة لدى البنك، ومتوافقة مع مستجدات الصناعة المصرفية، والبنوك الشاملة هي مدخل إداري تنظيمي جديد يقوم على فلسفة التنويع في الأنشطة المقدمة، ويمكن التحول إلى هذا الخيار من خلال عدد من المناهج تتمثل في الصور التالية:

المنهج الأول: تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل

من خلال هذا المنهج يتم تحويل بنك قائم بالفعل أو بنك متخصص إلى بنك شامل، ويشرط لهذا التحول أن يكون للبنك كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التكيف مع متطلبات البنك الشامل، وأن يكون البنك كبير الحجم و قابلا للنمو والتوسع، ويعد هذا المنهج الأسلوب الأسرع والأفضل حيث يتم التحول إلى البنك الشامل على مراحل متدرجة وذلك بإدخال خدمات جديدة تدريجيا لضمان استيعاب تقنيات هذه الخدمات، في الوقت الذي يتم فيه العمل على تطوير التدريب وإعادة الهيكلة التنظيمية، وإصدار اللوائح و النظم الداخلية بما يتفق مع طبيعة الخدمات والأنشطة التي يقدمها البنك الشامل.

المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد بإعداد كفاءات بشرية

وفقا لهذا المنهج يتم إنشاء بنك شامل جديد من خلال إختيار كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة، ولديها القدرة على الإبتكار والتجديد بما يتفق ومفهوم البنوك الشاملة، ويتم تدريبها مسبقا في بنوك شاملة قائمة، ويعتمد البنك في ذات المرحلة على القيام بحملات تسويقية وترويجية للتعريف بالبنك المنشأ والوظائف التي يقوم بها، والملاحظ أن البعض يفضلون المنهج الثاني مستندين في ذلك إلى أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من إعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها وإستيعابها بسهولة (الحميد، 2000، صفحة 25).

المنهج الثالث: شراء أحد البنوك أو الاندماج

يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل وتوشك على الإفلاس، ين يتم شراءها ودمجها تدريجيا إلى البنوك الشاملة مع تحمل تكاليف إضافية، فهذا الأسلوب صعب التطبيق من الناحية العملية لأنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عال.

ويتم إنشاء كيان مصرفي جديد تتوافر فيه كل الإمكانيات ولديه خطة إستراتيجية طموحة لقيادة السوق وريادته مع وضع خطة للإسراع في ذلك عن طريق:

- شراء عقارات بعض المصارف الراغبة في الإستغناء عنها؛
- دمج تدريجي لمصرف معين وضم أعماله ومعاملاته الكبيرة الحجم وعملائه، بما يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب، وتحقيق التشغيل المناسب له؛
- الدخول في مشاركات مع مصارف أخرى قائمة رائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا.

وفي تطبيقات البنوك الشاملة نجد نماذج مختلفة، تختلف باختلاف الصلات والعلاقات التي تباشرها البنوك تجاه القطاعات والمؤسسات التي تتعامل معها، ففي كندا وبريطانيا مثلا يكون للبنوك حصص ملكية بمنشآت غير مالية وتمارس نشاطها في تقديم مختلف الخدمات المالية وخدمات الاكتتاب في الأوراق المالية، أما في اليابان وكوريا ومعظم الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي نجد أن البنوك لها صلات ملكية متشابكة ومعقدة بين البنوك ومؤسسات أخرى من خلال ما يسمى بـ"Keiretsu" أو "Chaebol" (حماد، 2003، صفحة 204)، والتي تقوم على التمويل المتقاطع بين المؤسسات، أي ملكية البنوك لأسهم مؤسسات أخرى وهذه الأخيرة بدورها لها حصص في نفس البنوك، وفي سويسرا فتتميز البنوك بتكامل الخدمات المالية وتمارس رقابة أكبر على المنشآت غير المالية.

أما في الدول العربية فتطبيق الصيرفة الشاملة في النظام المصرفي السعودي لقيّ نجاحا نتيجة ضخامة القاعدة الرأسمالية للبنوك، وسيطرة عدد قليل من البنوك الكبيرة على السوق المصرفية وقيامها بإدارة المحافظ المالية، وتأسيس صناديق الإستثمار، وتداول الأوراق المالية، ومن أمثلتها نجد البنك الأهلي التجاري، وبنك الرياض، والبنك العربي الوطني وبنك الراجحي.

كما إتجهت أيضا البنوك المصرية في السنوات الأخيرة نحو التحول إلى الصيرفة الشاملة، والتوسع في الخدمات الإستثمارية كتأسيس صناديق الإستثمار، والقيام بخدمات أمناء الإستثمار، والتعامل بالأوراق المالية في السوق المالي.

3. تأهيل المصارف الجزائرية ضمن مفهوم الصيرفة الشاملة

يعتبر تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل بالنسبة للبنوك الجزائرية مدخلا أساسيا في إصلاح المنظومة البنكية وشرطا هاما في إعطاء حركية كبيرة للقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وتضمن قانون النقد والقرض مفهوم"البنك الشامل" الذي

ألغى مبدأ التخصص الوظيفي، وأعطى للبنوك دفعا جديدا نحو التنويع في الأنشطة المصرفية، غير أن الواقع العملي لنشاط هذه البنوك أثبت استمرارها في إتباع نفس السياسات والتوجهات السابقة وهو ما حال دون تطورها ومواكبتها لمفهوم الصيرفة الشاملة.

وفق هذا السياق سنحاول التركيز على عدة عناصر أساسة تمثل أهم سمات العمل المصرفي الشامل ومدى استيفاء المصارف الجزائرية لهذا المفهوم وإمكانية تطوره، ونقدم بعض المتطلبات لتأهيل المصارف الجزائرية بغية مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية والصيرفة الشاملة بصفة خاصة.

4. مدى تحول المصارف الجزائرية إلى العمل المصرفي الشامل

1.4 نشاط التمويل التأجيري:

إعتمد نشاط التمويل التأجيري في الجزائر بمقتضى الأمر رقم 96-09 المؤرخ في10جانفي1996، الأمر الذي سمح بتوفير إطار قانوني لممارسة نشاط التمويل الإيجاري للمنقولات والعقارات، ليكرس التطبيق الميداني لقانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990 (المادتين 116،112)، وعرفه المشرع الجزائري على أنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة، تقوم على عقد إيجار يتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة، ويمارس نشاط التمويل التأجيري في الجزائر عدد قليل من الشركات حديثة النشأة، وتعد "شركة سلام أول شركة تأجير أنشأت سنة1997 بمقتضى الأمر96-09 المؤرخ في 1996/10/10 الخاص بالاعتماد الإيجاري، ويقدر رأسمالها الاجتماعي بـ: 200 مليون دينار جزائري مقسم إلى 2000 سهم اسمي بقيمة 100.000 د.ج للسهم، مقسم بين " BANQUE CNMA" بـ: 90% والشركة القابضة الميكانيكية بـ: 10% التي انسحبت في 1999/12/19 وبقيت BANQUE CNMAالمساهمة الوحيدة في شركة سلام.

إضافة إلى شركة القرض الإيجاري العربي للتعاون "(ALC)Arab Leasing Corporation" التي إعتمدت من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001 برأسمال اجتماعي يقدربـ758.000.000 د.ج موزع على سبعة مساهمين هم بنك المؤسسة المصرفية الجزائر 34%، الشركة العربية للاستثمار 25%، المؤسسة المالية الدولية 07%، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط 20%، ديجيمكس09%، الجيمتكو4.999%، رحمون إسماعيل 0.001% (حريري، يومي22،23 نوفمبر2006، صفحة 13)

وإستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية وحاجياته الاقتصادية بادر بنك البركة الجزائري سنة 2006 إلى إجراء مفاوضات مع الشركة الدولية للإجارة والاستثمار والتي تعد شركة مساهمة كويتية تأسست سنة 1999 كشركة استثمارية تلتزم بأنشطة الإجارة والاستثمار والخدمات الاستشارية الإدارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك لتأسيس "شركة للإجارة المالية" (ليزينغ) تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع أن لا يقل رأسمال هذا النوع من الشركات عن 2,5 مليار دينار أي حوالي 30 مليون دولار وفق القانون الجزائري، وتقوم شركة الإجارة بعمليات تمويل تخص استئجار الأملاك المنقولة والعقاري، كما تقوم أيضا بشراء عقارات بهدف تأجيرها للعملاء مقابل سعر إيجار لمدة يتفق عليها الطرفان وينتهي العقد بنقل الملكية من الشركة إلى المستفيد منها مقابل تسديد القيمة المتبقية من أقساط الإيجار.

2.4 صناديق الاستثمار:

صدر أول قانون منظم لصناديق الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1940، ثم توالى ظهورها في إنجلترا سنة 1936، وألمانيا سنة 1950 ثم انتشرت بقوة في الدول الأوروبية، وتوسع نشاط صناديق المعاشات بتوظيف الموارد المتجمعة لديها في أوراق مالية قليلة المخاطر وثابتة العائد وهو ما زاد من توسعها أكثر حيث بلغ عددها الآن في أمريكا أكثر من 5000 صندوق صافي أصولها 50 مليار دولار (الفتاح، 2008، صفحة 167)، وتعرف صناديق الاستثمار على أنها وسيط مالي يهدف إلى استثمار

أموال صغار المدخرين في الأوراق المالية نيابة عنهم وتحقيق عائد أفضل وتخفيض المخاطر المحتملة، ورغم أهمية هذه الصناديق في تنشيط سوق الأوراق المالية إلا أن أداءها غير موجود في الجزائر وهو ما ينعكس سلبا على أداء السوق المالي وتطوير الصيرفة الاستثمارية بشكل خاص، ومن المتوقع مع مطلع جانفي 2009 إنشاء الحكومة الجزائرية صندوق عمومي للاستثمار على أعقاب البنك الجزائري للتنمية يتدخل في السوق الجزائرية لتمويل المشاريع الكبرى وذات الأهمية وحسب خبير بنكي أن إنشاء الصندوق سيكون شركة وليس بنكا وبالتالي لن يحتاج تأسيسه إلى إعتماد من بنك الجزائروسيتم تمويل هذه الهيئة المالية الجديدة أساسا بالموارد التي ستضعها الخزينة العمومية تحت تصرفها أو من تمويلات أخرى من السوق الوطنية في وقت قد سجلت فيه البنوك العمومية فائضا في السيولة المالية حيث بلغت إحتياطات الصرف 140 مليار دولار، وإرتفع معدل الإدخار من 40% سنة 2003 إلى 60% سنة 2008 وأن ما يمثل 77% هي نسبة الإدخار الموجودة على مستوى البنوك العمومية.

3.4 نشاط التوريق المصرفي:

يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، وصدر أول قانون تشريعي في الجزائر رقم 06-05 سنة 2006 لتوريق القروض الرهنية، ويعرفه في بنوده على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية وتتم على مرحلتين (الرسمية، 2006):

- تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى؛
- قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

ووفقا للقانون رقم 06-05 سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية والتي يسمح لها بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المالية.

وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى 80% للانطلاق في منح قروض السكن التي يتوقع أن تصل إلى 6 ملايين قرض (بوكروح، 2006، صفحة 02).

كما شرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، على أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم يمنح البنك 5% من قيمته.

4.4 القروض الشخصية:

عرفت السوق الجزائرية إنعكاسا كبيرا في مجال القروض الإستهلاكية حيث كشف المدير العام للمجوعة المالية سيتيلام الجزائر لويك لوبيشو بأن قيمة القروض المخصصة للاستهلاك وصلت حاليا إلى 70 مليار دينار أي 70 مليون أورو بينما تقدر عائدات الأسر بأكثر من 3000 مليار دينار حسب جمعية البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي فإن النسبة الحالية للقروض مقابل العائدات تصل 2%.

بينما تتجاوز في الاقتصاديات الصناعية 10 إلى 20%، وأشار بهذا الشأن إلى أن قروض العقار تمتد لـ15سنة تقدر في حدود 5% بينما قروض الاستهلاك والقروض المصغرة تصل إلى 30 و40% (الرحمن، 2008، صفحة 08)، ومن المتوقع طرح البنك خدمات جديدة كـ"القرض الشخصي" الذي يقدم للزبون للاستخدام مباشرة وهو مغاير للقروض المقدمة حاليا.

5.4 الصيرفة الإلكترونية:

في إطار تحسين الخدمات المصرفية وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف، تم إنشاء شركة مساهمة تضم 08 بنوك عمومية هي بنك الجزائر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، عام 1995 حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب وطبع الإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية، ونشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم "SATIM société algérienne d'automatisation des transactions" الذي يحدد إجراءات آجال التسليم، وعمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة SATIM عن طريق شبكة اتصال X25 – DZ PAC التي تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، وتأمين تبادل التدفقات المالية، كما تعمل أيضا على كشف البطاقات المزورة، وفي عام 1997 قامت شركة SATIM بإعداد شبكة نقدية الكترونية بين البنوك الجزائرية تغطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة.

أما من حيث إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية لدى العملاء، ومحدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا وتتطلب تكاليف صيانة مرتفعة، الأمر الذي يحول دون استعملها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الإلكتروني، والملاحظ أنه في الفترة الأخيرة استحواذ بريد الجزائر على أكثر من 80 %من إجمالي البطاقات البنكية المصدرة.

بهدف عصرنة أنظمة الدفع في المصارف الجزائرية والمؤسسات المالية، بادر بنك الجزائر إلى تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية ويسمح بتحويل المعلومات والمبالغ المالية الضخمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، وبين البنوك والسوق المالي بطريقة سهلة وفعالة، ومن هذه الأنظمة التي تدخل في إطار عصرنة البنوك الجزائرية نذكر:

✓ **نظام المقاصة الإلكترونية:**

ويعرف أيضا بـ:"نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة"، والذي حدد بمقتضى النظام رقم 05-06 الصادر في 15ديسمبر2005 نظام المقاصة مابين البنوك، حيث هدف إلى تسوية المعاملات ومعالجتها عن بعد" Télétraitement" مابين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي الجزائري، ويتعلق النظام بالمقاصة الإلكترونية للصكوك، والسندات، والتحويلات، والاقتطاعات الأوتوماتيكية التي تقل قيمتها عن مليون دينار جزائري ووفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة "Les Chèque normalisés " يقوم على ضرورة الالتزام بالتوصيات التالية:

- الحفاظ على الشريط الأبيض أسفل الشيك والذي يسمى Piste d'encodage؛
- تجنب التوقيع أو الكتابة أو وضع ختم والإمضاء على هذا الشريط؛
- تجنب طي الشيك؛
- تفادي أي تآكل أو تمزيق للشيك الذي سيكون محل رفض من قبل جهاز السكانار.

وعلى هذا الأساس، يسمح نظام المقاصة الإلكترونية بـ:

- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك؛
- ضمان أمن التبادل وتفادي حدوث مشاكل محاسبية؛

- حسن تسيير السيولة النقدية بين البنوك بصورة أفضل؛
- تحكم البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية.

✓ **نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل:**

حدد بمقتضى النظام رقم 05-04 الصادر في 13 أكتوبر2005 وهو نظام دفع مابين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار، ويسمح هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح ويهدف في مضمونه إلى:

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفي؛
- تخفيض مخاطر الدفع، وتقليص المدة ما بين البنوك؛
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.

6.4 نشاط التأمين:

يعد ممارسة نشاط التأمين من خلال شركة شقيقة تضمها شركة قابضة من أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك الشاملة والتي تعرف تطبيقا ناجحا في الدول المتقدمة التي تسعى إلى التفوق في الخدمات المالية وبشكل خاص في الخدمات التأمينية هذا بالمقارنة بالدول النامية التي تعرف تأخرا كبيرا نتيجة ضيق السوق ومحدودية الأنشطة التأمينية، إضافة إلى نقص الوعي التأميني لدى الأفراد، وبتشخيص واقع قطاع التأمينات في الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية والتجارة لسنة 2008 تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر من الدول التي تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه بدرجة أولى وتصنف في ذات التقرير ضمن قائمة الدول العشر الإفريقية التي تمثل عائداتها من قطاع التأمينات نسبة 15% أو ما يمثل 5,7 مليار دولار من قيمة العائدات الإجمالية، وتحتل الجزائر المرتبة 69 على المستوى العالمي و07 على المستوى الإفريقي، وفي هذا الإطار تعتبر الجزائر سوى شركة عمومية واحدة مختصة في قطاع إعادة التأمين، وخلال العام الماضي تم إصدار مرسومين تنفيذيين خاصين بعملية تسويق منتجات التأمين في البنوك، الأول تم إصداره في ماي 2007 خاص بتحديد أحكام وشروط توزيع منتجات التأمين، أما الثاني والصادر في أوت 2007 فقد حدد منتجات التأمين الممكن توزيعها على مستوى البنوك، ومن المفترض أن توسع المصارف الجزائرية من دائرة نشاطها لتشمل توزيع كافة منتجات التامين والمتعلقة بالتأمين على الأشخاص، والتأمين على القروض، إلى جانب التأمين من الأخطار على السكنات، والأخطار الفلاحية، ويقدر حاليا عدد الوكالات التابعة لشركات التأمين الموزعة على كامل التراب الوطني بـ1200 وكالة تأمين، وتتراوح قيمة العمولات التي تتقاضها البنوك من هذه العملية بين 15% إلى 20% إلى معدل يتراوح بين 30% إلى 40% والتي تعد غير مربحة بالنسبة للبنوك التي ستتكفل بتسويق منتجات التأمين على مستوى وكالاتها، أما من حيث الممارسات البنكية لنشاط التأمين فيظهر على شكل مساهمات متواضعة من خلال:

- مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري في الشركة الجزائرية لضمان الصادرات "CAGEX"؛
- مساهمة المصارف العمومية في الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار "CAGCI"؛
- مساهمة المصارف العمومية في شركة ضمان القروض العقارية "SGSI"؛
- توسيع أنشطة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "BANQUE CNMA"؛
- مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأسمال البنك العربي التعاوني بـ5 %.

ويسير تطور قطاع التأمينات بوتيرة بطيئة تعكس مستويات النمو الاقتصادي في مختلف الدول، ويقدر عدد شركات التأمين في إفريقيا 650 شركة عمومية وخاصة تقدر مداخيلها الإجمالية بـ38 مليار دولار.

7.4 البنوك الإسلامية كأحد تطبيقات البنوك الشاملة:

شهدت الفترة الأخيرة إنتشار البنوك الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وإنتشرت أكثر في الدول الغربية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي يعيشها الاقتصاد في الوقت الراهن والذي بين أن التمويل الإسلامي هو أفضل حل لتجاوز آثار الأزمة، و قد ظهرت هذه البنوك لتباشر أعمالها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات متنوعة وشاملة فهي تجمع بين خدمات البنوك التجارية والبنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار وذلك استجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالمعاملات المصرفية الربوبية التي تتعامل بها البنوك التقليدية، وباعتبار البنوك الإسلامية هي الوجه الآخر للبنوك الشاملة والتي عرفت توسعا كبيرا في بعض الدول كالسعودية، ومصر، والأردن...، وبأشكال مختلفة، إلا أنه من الملاحظ أن مستوى الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر لا تمثل سوى 1,8% من نصيب الخدمات البنكية الوطنية، علما أن بنك البركة الجزائري الذي يعد محتكرا لهذه الخدمات حاليا قد حقق ربحا صافيا السنة الماضية مقدرا بـ1,3% مليار دينار جزائري ومن المقرر أن يرفع ربحه هذه السنة إلى 2 مليار دينار جزائري، وأوضح المدير المكلف بالشؤون القانونية ببنك البركة ناصر حيدر أن البنوك والمؤسسات المالية قد بلورت اقتراحاتها حول إمكانية توسيع تقديم الخدمات البنكية الإسلامية إلى البنوك العمومية وهو ما يتوقع فتح البنوك العمومية لنوافذ للخدمات البنكية الإسلامية مع آفاق سنة 2009، ومن الممكن أن يكون البنك الفرنسي سوسيتي جينرال أول مؤسسة مالية تقديم خدمات إسلامية وعرضها على العملاء الجزائريين. (الرحمن، 2008، صفحة 09).

5. متطلبات تأهيل المصارف الجزائرية لمواكبة الصيرفة الشاملة:

من خلال ما تقدم فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بالمصارف الجزائرية، نجد أن التشريع المصرفي الجزائري مازال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية، ويبقى عملها مقتصرا على ممارسة الصيرفة التقليدية بقبول الودائع ومنح القروض، وهو ما يبين أن نشاط البنوك الجزائرية يتحدد في نطاق ضيق، وإضافة إلى ذلك يتبين أن واقع الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية تتميز بأنها: (الفتاح، 2008، الصفحات 168-169)

- خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب لأبسط التطورات الحاصلة، فنشاط البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال منحصر في عمليات مصرفية محددة رغم استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، أما البنوك العمومية فهي تسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية في المجالات التشريعية والتنظيمية؛
- غياب مفهوم التسويق البنكي الذي يحول دون تسويق أمثل للخدمات المصرفية؛
- ضعف أداء العنصر البشري، ونقص التكوين والتدريب؛
- فقدان الاحترافية، وثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية، وتبعيتها للسلطات العمومية بشكل دائم؛
- تركز البنوك العمومية على مجمل الأصول البنكية بنسبة 95%؛
- عدم التحكم في إستخدام التكنولوجيا البنكية وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية.

من كل العرض السابق، نخلص إلى أن المصارف الجزائرية رغم محاولاتها تطوير الأنشطة والوظائف التقليدية التي تقدمها وإدخال الكثير من الخدمات المستحدثة مما يعد اتجاها نحو الصيرفة الشاملة، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد على أن تكون مصارف شاملة بالمعنى المتعارف عليه عالميا نتيجة وجود بعض النقائص والفجوات والتي يستدعي منها ضرورة الأخذ بجملة

من المتطلبات والتوصيات لتأهيل أداء القطاع المصرفي الجزائري ورفع إمكانياته للارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهها ومواكبة مستجدات الصيرفة الشاملة، وتتمثل أهم هذه المتطلبات في النقاط التالية:

- الإرتقاء بالعنصر البشري الذي يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي؛
- زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية بما يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية؛
- الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق المصرفية؛
- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- توسيع الشبكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة وباقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء، وإجراءات التسوية للمعاملات المالية، بالإضافة إلى الربط بين الشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف العالمية وفي مقدمتها شبكة الانترنت؛
- تشجيع وتنشيط سوق الأوراق المالية وتكوين صناديق الاستثمار، وتأسيس شركات مختصة في كافة العمليات المالية؛
- تنويع الخدمات المصرفية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التنوع والتطور وفق مفهوم المصارف الشاملة، ومنها على سبيل المثال:
- الإهتمام بالقروض الإستهلاكية الموجهة لتمويل الإحتياجات الشخصية والعائلية؛
- الإهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم القروض المشتركة والإستشارة الفنية؛
- ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف إستقطاب أكبر عدد من العملاء؛
- التوجه نحو التعامل في سوق الأوراق المالية وتفعيل دورها بما يسمح لها من تقوية قاعدة رأسمالها من جهة، وتنشيط هذه الأخيرة من جهة أخرى؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي والبنكي؛
- إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن نجاح عملية التحول إلى الصيرفة الشاملة؛
- تنظيم الشبكة المصرفية مابين البنوك" Réseau entre Bancaire" من خلال توسيعها بما يضمن سرعة تنفيذ الخدمات المصرفية؛
- تشجيع إندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد؛
- تفعيل دور الصيرفة الإكترونية كمدخل لتطوير وعصرنة المصارف الجزائرية وذلك من خلال إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية، وتوسيع إستخدام البطاقات الإئتمانية، وشبكة الإنترنت مع توسيع إدخال نظام البث السريع.

5. الخاتمة:

✓ **تحليل النتائج:**

- تعتبر المصارف الشاملة بمفهومها الواسع أحد أنواع المؤسسات المالية الوسطية التي لها دور حيوي مهم في المنظومة المصرفية من خلال مده بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة؛
- أن قيام المصارف التجارية والمتخصصة بممارسة أنشطة وعمليات الصيرفة الشاملة تمثل تجربة حديثة، ولهذا فلا بد من القيام بأجراء تقييم لهذه التجربة وفق أهداف الصيرفة الشاملة وهو ما قام به هذا البحث؛
- هناك علاقة وثيقة بين الصيرفة الشاملة والتنمية الاقتصادية وان تطوير المنظومة المصرفية جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية ولا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية فعالة دون وجود دور فعال للصيرفة الشاملة التي تعمل على تطوير عمل المصارف التجارية؛
- أن ما استلزم لتوسيع نطاق عمل المصارف إلى ممارسة الصيرفة الشاملة هو تعدد وتنوع إحتياجات السوق النقدية والمالية وظروف المنافسة المتزايدة وما حدثت من تغيرات واسعة في البيئة المحيطة ولدورها في تنشيط الاستثمار والذي هو من المجالات الحيوية المهمة للاقتصاد الوطني؛
- ضرورة إدراك أهمية الصيرفة الشاملة في تطوير وتنشيط دور المصارف التجارية كمنفذ مهم من منافذ تعبئة المدخرات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومع تسارع وتيرة التطور الاقتصادي، وبروز آثار العولمة المالية على جميع الأصعدة خاصة منها الأنظمة المصرفية التي أصبحت متكيفة إن لم نقل مواكبة للمتغيرات الراهنة، ويبدو ذلك واضحا في أدائها وسياساتها الإستراتيجية القائمة على تلبية كافة احتياجات العملاء ومحاولة كسب رضاهم وولائهم الدائم، لذلك يظهر التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة مدخل حديث لمواكبة بيئة العمل المصرفي من حيث التنويع والابتكار والإبداع سعيا لضمان بقاء ونمو المصارف خاصة منها الصغيرة أمام المصارف الكبرى المنافسة لها التي تسيطر على أغلب أصول السوق المصرفية.

فأداء المصارف الجزائرية محدود في نطاق ضيق يقوم على اعتمادها على الوظائف التقليدية التي تمارسها وبذلك يمكن القول وبعيدا على أن تكون مصارفا شاملة فهي تعد مصارفا تقليدية تسير في اتجاه التحول نحو المصارف الشاملة وإن التفتح على هذا المفهوم المعاصر الذي يمثله البنك الشامل يعتمد في مضمونه على إستراتيجيات متطورة للعمل المصرفي تقوم على أساس فكرة التنويع في الأنشطة الممارسة ودخول مجالات أخرى غير مصرفية، مع ضرورة التحسين المستمر والابتكار والإبداع المصرفي بما يضمن نموها وبقاءها وقدرتها على المنافسة، ويعتمد نجاح تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف الجزائرية بدرجة أولى على إيمان الدولة واقتناعها بأهمية دور هذه البنوك، وأن تعمل على تهيئة المناخ الملائم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، وتعمل على إصدار التشريعات واللوائح والنظم الكفيلة لتدعيم التطبيق الناجح، وتوفير الدعم المالي والبشري.

✓ **توصيات الدراسة:**

من أهم التوصيات التي ينبغي الإهتمام بها ما يلي:

- من الأهمية بما كان تحفيز المصارف على زيادة مساهمتها في تأسيس الشركات المساهم، والذي يعد أحد الأنشطة المهمة التي تمارسها المصارف الشاملة من خلال إصدار القوانين والتعليمات اللازمة؛

- العمل على خلق ثقافة مصرفية جديدة في المصارف تركز على الجانب الاستثماري وفق فلسفة الصيرفة الشاملة وجعلها إستراتيجية عمل لها؛
- ضرورة عمل المصارف الشاملة على جذب كفاءات إدارية ذات تخصصات وخبرة في الصيرفة الشاملة والنشاط الاستثماري والتي هي ضرورية لتوجهات المصارف الحديثة في ظل الصيرفة الشاملة وضرورية لمتطلبات التوسع والنمو والتطوير؛
- توسيع فروع المصارف لتحقيق فلسفة التنويع ومتطلبات التوسع الجغرافي التي تسعى إليها إستراتيجية الصيرفة الشاملة؛
- تبني الصيرفة الإسلامية بهدف إستقطاب أكبر عدد من العملاء خاصة أولئك المحجمين عن التعامل مع المصارف التقليدية؛
- تدعيم حجم رأس المال الممتلك في المصارف ليتمكن من مواجهة متطلبات أنشطته الجديدة وتغيير طبيعته التنظيمية وجعله يتناسب مع متطلبات إستراتيجية الصيرفة الشاملة والتوسع في أنشطته وعملياته في المجالات المختلفة.
- إمكانية دخول المصارف الشاملة إلى مجالات استثمارية جديدة وعدم الإقتصار على الجوانب التقليدية بشكل يتناسب مع توجهات المصارف وفق الصيرفة الشاملة وهي تتمثل بنشاطات الاستثمار لصالح الغير وهو أحد الأنشطة المهمة التي ستطور من النشاط المصارف مع العملاء من خلال خلق ما يسمى بوحدات الثقة المصرفية.

6. قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية. (2006). العدد15، قانون رقم 06-05 . لمزيد من الإطلاع راجع: المؤرخ في 21محرم 1427 الموافق لـ20فبراير2006 المتضمن توريق القروض الرهنية.
2. بن عبد الرحمن. (2008). تعديل قانون النقد والقرض ضروري لتطوير البنوك الإسلامية. يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 2008/11/5، عدد5468.
3. رشدي صالح عبد الفتاح. (2008). البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري. مصر: بدون دار نشر.
4. طارق عبد العال حماد. (2003). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية.
5. ع. بوكروح. (2006). البنوك العمومية والخاصة ستنطلق في منح قروض السكن. يومية الشروق، ، عدد1701 الصادرة بتاريخ 2006/06/1، ولمزيد من الإطلاع راجع الموقعwww.echoroukonline.com.
6. عاشور كتوش، عبد الغني حريري. (يومي22،23 نوفمبر2006). التمويل بالائتمان الإيجاري-دراسة حالة الجزائر. ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-. جامعة بسكرة-الجزائر.
7. عبد المطلب عبد الحميد. (2000). البنوك الشاملة:عملياتها وإداراتها. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.